

وإذا ان يكون سوف توفت الاوي كما وكنت صاحب المستاح قاله في الملهات وهو جازا
في المسح الصغير والمذكور في النهاية قاله في الوحد القطعة به وحزم به الغزالي في الوحد
ومن يترجم في المحجز في شريعة **وهو له** وفيه في ثلاث ذم زينة مد كان جلق اي وجب
الذي سلكه دم والحب لترك يوم الحزبه اخذوه ان العجز ان الدم يحزبه على جميع وكما يجب
الدم بترك المشروبات وحب بترك زينة مد وكذا الجوز يجب فعله دم وكذا جلق المشروبات
وفي الواجب به **وهو له** وسقط عليه الثالث وتزينة عن من بات ما قبل شربة المشروبات
ان يترك قبل الغروب ولو عابجا جرحه اي ومن جمل ونقبة اليوم الثاني قبل الغروب جاز له ذلك
ومتوسط منه مبيت ليلة الثالث وزينه وهذا اذا سكن قد باتت من قبل المبيتين الثالثين
او سكن مغدورا والافكا قاله الرومي ان تعلقا لا تجاب ونقل عنه النووي في شرح المصنف
كذلك وانما يستند به بر الجوزي صاحب الحاوي فان من يترجم عن غيره لزمه المبيت
والزينة وهو مذهب الجوزي فيخرج مع الغروب فهو كالجوز في كل حال صحيح ولو خرج
ينسقط عنه المبيت بعد الجرح فيلزمه المبيت ومقتضى كلام الحاوي ان من خرجت عليه الشمس
قبل خروجه لزمه المبيت سواء خرج قبله ام لا وهو وجه الاخر وان لم يزل في الطواف
واعمال اليوم الا ولشربا يوم المشرق يسمي يوم القدر والثاني يوم الفجر الاول والثالث يوم
الثاني **وهو له** وجاز طواف وجعل في يومين من نصف ليلة اي يدخل وقت هذه الثلثة
ليلة الحزب وتبذره وقت الزم في الغروب المشرق يوم الحزب ولا جاز لاخر وقت الطواف والجعل
فيها اي هنا ان وقت الثلثة واجد وقد سبق فيه ما تقدم وهو قوله وجاز في الطواف
وقت الجرح فهو مقتضاها ان الجعل يدخل وقته الا بعد الزمى والعتاب ما ذكره صاحبان
وقت الجميع واجد يجوز تقديم ما شاءها وايضا قال في الزمينة قلت المذهب ان علي بن ابي
في الهام وغيره ان المبيت مر لفة ساعة في الثلث من الليل وضر جوا ان من قصر قبل
نصف الليل لم يجز فاقتضى ان الوقت الواجب الحزب في المبيت ساعة بعد نصف الليل
ان وقت الزمى والجعل والطواف يدخل بانصاف ليلة الحزب فان ان وقت المبيت ووقت هذه
الليلة واجد وان لم تقدمها والعبود اليه **وهو له** وجاز ان يبيت في مكانه وعنده
وكل الثالث في عمه بضمها اي اذا اتي بان يبيت من عند الثالث حصل له التحلل الاول وجاز
له ما سوى الجماع ومعتدا به كما في التقييل ويجوز وما سوى عقد الكاح للحدث اذا اتميمه
وطرفه فقد جاز كل شي الا المسنا وقاله في الجاوي جاز ما سوى الجماع فان من قد سانه
التكاح وعقد جمل والاخص عند الاكثرين كما في الزمينة والنووي جعل له كذا وغيره ان
الجعل طلق وللعمه تحللا واجدا ودندان الحزب طول زمانه ونحوه فاجر بعضهم انه من الواجب
سرع اخرى جلا والعمه طهر الجعير والجماع لما طالع من الجعير جعل له التحلل وان كان جرح
كأنه ان كان للعمه الا الوقت فالان كان لابد منها ولا يجزى من الجاوي وفي الاجرام والوقوف
والطواف والسج والحق والمغفرة والواجبات وهي الاجرام من الميعات والمبيت بالمردفة
والسج والزمى وطواف الوداع بحزب بالدم والباقي من سنين لا يجب فيها **وهو له** ولزم تبرج جاني
بسنن فضل سفر ونزلة طواف وديع وعبود له قبل سنناته **اي** يجب طواف الوداع على
كل صاحب فضي مشكته ان اراد السفر في المسافة الفضة ولو لم يسر وعلى كل من خرج من مكة الى
مسافة الفضة ايضا جازا كان ام لا ولزم من سافر لجمع الطواف الوداع ان يطوف ما لم يبلغ

فان لو لم يزل
العبد الاضطرار
منها الى ان يركب
الركاب في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر

ان يركب
الركاب في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر

ان يركب
الركاب في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر
الذي هو في السفر